**محاضرة البحر الإقليمي**

**أ- أعراب سعيدة ، أستاذة مساعدة قسم "ب"**

**معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي علي كافي تندوف**

**مقدمة:**

 بعد فشل [مؤتمر لاهاي](http://www.marefa.org/index.php?title=%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1_%D9%84%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%8A_1930&action=edit&redlink=1) عام 1930 في التوصل إلى اتفاق لتحديد البحر الإقليمي عقدت من بعد [الحرب العالمية الثانية](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9) ثلاثة مؤتمرات دولية كبيرة لبحث قوانين البحار [والمياه الاقليمية](http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87_%D8%A7%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9) في نطاق الأمم المتحدة كان أولها عام 1958 في جنيف وثانيها عام 1960 وهذا لم يكتب له النجاح وكان آخرها عام 1982 وفيه خرجت للوجود أحدث اتفاقية حازت على موافقة دولية. لكن كان العنصر المختلف عليه هو تحديد عرض البحر الإقليمي لكل دولة وفي النهاية قبلت معظم الدول النص الجديد (المادة 3 والمادة 4) والقاضي بأن لكل دولة الحق في تحديد عرض بحرها الإقليمي بمسافة لا تتجاوز 12 [ميلا بحرياً](http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D9%8A%D9%84_%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A) مقاسة من خط الأساس.

 لمعرفة النقطة أو بالأحرى الخط الذى يقاس منه عرض البحر الإقليمي الذى يبلغ في العادة 12 ميلا بحريا تؤخذ أبعد نقطة عن الشاطئ تنحسر عنها مياه البحر في حالة أدنى جزر طوال العام، وتعتبر هي بداية العد حيث أنه من المفترض قانونيا أن هذه هي آخر نقطة برية في إقليم الدولة، حتى ولو كانت مدة تغطيتها بالمياه أطول من مدة ظهورها.

 في الماضي كانت تؤخذ خطوط الأساس من هذه النقطة ثم يرسم خط داخل البحر موازى للشاطئ يتعرج معه دخولا وخروجا وبروزا، ثم يقاس من هذا الخط عرض البحر الإقليمي – 12 ميل بحرى مثلا - والمساحة البحرية المحصورة بين الشاطئ، وهذا الخط تعتبر هي البحر الإقليمي للدولة.

 يلاحظ أن البحر الإقليمي يختلف في تعريفه وطبيعته عن المياه الداخلية لأى دولة، حيث المياه الداخلية ليس لباقي الدول فيها حق المرور البريء بل لابد من الموافقة المسبقة للدولة قبل الدخول اليها، أما البحر الإقليمي فالدخول اليه متاح طالما كان ذلك لأغراض المرور البريء ولكن لا بد من مراعاة القوانين السارية في الدولة لأن هذا هو بحرها الإقليمي.

 الآن اختلف الوضع قليلا حيث سمحت اتفاقية 1982 باتباع طريقة الخطوط المستقيمة الواصلة بين النقاط المختلفة، وهذه تسمى الخطوط الأساسية ويقاس منها عرض البحر الإقليمي، وتكون المياه المحبوسة بين خط الأساس والحد الخارجي للعرض المتفق عليه – 12 ميل مثلا – هو البحر الإقليمي للدولة وما يقع خارجه ليس تابع للدولة. ولكن طريقة تحديد هذه النقاط التي تنتج في النهاية الخط المكسر البوليجون الذي نراه على بعض الخرائط لم تتغير، أبعد نقطة عن الشاطئ تنحسر عنها المياه في حال الجزر ثم يقاس منها.

 تلتزم كل دولة بأن تصدر خرائط معتمدة يبدو واضحا عليها شكل البحر الإقليمي، والنقط المكونة له واحداثياتها والتي يبدأ منها الحساب، وتودع هذه الخرائط لدى سكرتارية الأمم المتحدة.

 يرد على البحر الإقليمي لكل دولة قيد قانوني وهو حق المرور البريء، وهذا يعنى أن السفن الأجنبية عن الدولة صاحبة السيادة على البحر الإقليمي من حقها الثابت أن تمر مرورا غير متلف، ولا مهين للدولة ولا مخالف للقوانين السارية فيها وغير مضر بمصالحها، وهو ليس رخصة تمنح من الدولة صاحبة البحر الإقليمي، بل هو حق ثابت من حقوق السفن الأجنبية.

 ويشمل حق المرور البريء أيضا حق التوقف والرسو فقط إذا كانا مترتبين على الملاحة العادية أو صارا ضرورة لازما من جراء القوة القاهرة أو المحنة. في الاتفاقية الجديدة فقرة لم تكن موجودة في اتفاقية 1958 وهى النص على أن يكون المرور البريء متواصلا وسريعا. جدير بالذكر أن الاتفاقية الجديدة لعام 1982 ترتب حق المرور البريء أيضا للسفن الحربية الأجنبية وذلك من مفهوم المخالفة أي أن الاتفاقية لم تنص بصراحة على وجوب الحصول على إذن مسبق من الدولة صاحبة البحر الإقليمي قبل دخول السفن الحربية إلى مياهها.

 أفردت الاتفاقية توصيفا للسفن الحربية ووظائفها وما يجب أن تحمله من علامات وذلك كله تحت باب المرور البريء مما يفهم منه أن هذا الحق ينسحب أيضا على السفن الحربية. ذكرت المعاهدة أن للدولة البحرية أن تطلب من أي سفينة حربية أن تغادر بحرها الإقليمي فور خرقها لأي من القواعد أو اللوائح التي وضعتها الدولة وأعلمتها بها من قبل الدخول. أما بالنسبة للغواصات فتحتم عليها مواد الاتفاقية الجديدة – كما في القديمة – أن تعبر البحر الإقليمي لدولة أجنبية وهي طافية على سطح البحر ورافعة أعلامها وشاراتها بالكامل.

 من الطبيعي أن للدولة صاحبة البحر الإقليمي أن تسن من القواعد واللوائح ما تراه مناسبا لحفظ الأمن وسلامة الملاحة، ومنع التلوث وحماية الكابلات وخطوط الأنابيب والموارد الحية والثروة السمكية والحفاظ على البيئة والموارد السيادية من ضرائب وجمارك، وخلافه وتنشر هذه اللوائح لعلم كافة السفن العابرة للبحر الإقليمي.

**الخلجان:**

 التعريف الذي حددت به كل من الاتفاقيتين الخليج هو ذلك الانحراف الحاد الذي يكون عمقه وفتحة فمه، في نسبة تجعله يحتوى مياها محبوسة بالأرض وبحيث يعتبر أكثر من انحناء عادي في الشاطئ، ولا يعد الانحراف خليجا ما لم تكن مساحته مساوية أو تزيد على مساحة شبه دائرة، يكون قطرها الخط المرسوم بين فتحتي هذا الانحراف.

 ولتقريب التعريف الى الواقع العملي في أمر تحديد البحر الإقليمي لدولة تشاطىء الخليج أضافت الاتفاقية الأولى 1958 البند التالي: إذا كانت المسافة بين علامتي الجزر المنحسر في نقطتي المدخل الطبيعي للخليج، لا تزيد على 24 ميلا بحريا فانه يرسم خط يغلق ما بين علامتي الجزر المنحسر وتكون المياه المحصورة داخل هذا الخط مياها داخلية (ليس بحر إقليمي). أما ان زادت المسافة عن 24 ميلا فيتم مد خط بطول 24 ميلا بين أي نقطتين على الخليج بحيث تكون المساحة المائية خلف هذا الخط أكبر ما يمكن الحصول عليه وتصبح المياه داخل هذا الخط مياها داخلية (ليست بحر إقليمي). ولا تتناول هذه المادة السابعة من اتفاقية جنيف 1958 الا الخلجان التي تعود سواحلها الى دولة واحدة.

**المضايق:**

 استأثر النظام المستحدث للمرور في المضايق باهتمام كبير من جانب اتفاقية 1982، وكانت أهم معالمه استحداث حق المرور العابر وهو حق وسط بين حق المرور البريء وحق المرور المطلق الذى يطبق في أعالي البحار. ممارسة حق المرور العابر – خلافا لحق المرور البريء - لا تخضع لرقابة الدولة الساحلية المشاطئة للممر وكذلك فإن الغواصات تستطيع ممارسة هذا الحق وهي غاطسة ويترتب على هذا الحق أيضا حق الطيران العابر فوق الممر لكل الدول وهي ميزة جديدة لم تكن موجودة قبل اتفاقية 1982. يلاحظ هنا أن حق المرور العابر لا يطبق إلا في حالات أن يكون المضيق واصلا بين منطقة من البحر العالي أو منطقة اقتصادية خالصة ومنطقة أخرى من البحر العالي أو منطقة اقتصادية خالصة.

 أما لو كان المضيق يفصل بين منطقة بحر عالي أو منطقة اقتصادية خالصة وبحر إقليمي لأحد الدول، فيكون الحق المستخدم هو حق المرور البريء المذكورة شروطه آنفا. لا يمارس حق المرور العابر كما ذكرنا إلا في المضايق ولهذا فقد أوجدت الاتفاقية الجديدة 1982 تعريفا محددا للمضايق هو كالتالي: المضيق هو ممر مائي طبيعي غير صناعي يفصل بين اقليمين ويصل بين بحرين. إذا كان المضيق واقعا بين بر أحد الدول وجزيرة تتبع هذه الدولة، وإن كان هناك طريق آخر من خارج الجزيرة يصلح للملاحة، فإن الطريق الآخر يكون هو المضيق المحمل بحق المرور العابر، أما الممر المحصور بين شاطئ الدولة والجزيرة التابعة لها فيكون محملا فقط بحق المرور البريء.

**الوضع الخاص بمضيق تيران:**

 نصت معاهدة السلام في عام 1979 أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول، دون عائق أو ايقاف لحرية الملاحة والعبور الجوى ويحترم الطرفان حق كل منهما، في الملاحة والعبور الجوى من أجل الوصول إلى أراضيه عبر مضيق وخليج العقبة.

 الواقع أن وجهة النظر المصرية الرسمية في شأن هذا النص هي أن وصف دون عائق أو ايقاف هي تطبيق لفظي لحق المرور العابر، الذي استحدث بعيد توقيع المعاهدة في اتفاقية 1982 وبذلك يكون المطبق هو هذا النوع من العبور، رغم اتجاه نية الأطراف إلى اعتبار مياه المضيق والخليج مياه اقليمية مصرية. يبدو أن ذلك كان تنازلا من مصر لأن أعمال اللجنة التحضيرية لاتفاقية 1982 كانت ماثلة أمام المتفاوضين وكان من الممكن لمصر أن تصر على تحميل مياهها الاقليمية فقط بحق المرور البريء حسب اتفاقية جنيف عام 1958.

**المنطقة المتاخمة:**

 المنطقة المتاخمة هي منطقة من البحر العالي تقع خارج البحر الإقليمي للدولة مباشرة، ويعترف للدول في نطاقها بحقوق تتعلق بالعمل على حماية البيئة والثروة البحرية الحية وغير الحية، والحفاظ على النظام العام للدولة وملاحقة المهربين والمهاجرين بصورة غير شرعية والمتهربين من الجمارك وشئون الصحة، وذلك لا ينفى عنها كونها منطقة بحر عال. أعلنت مصر أن المنطقة المتاخمة يبلغ عرضها 12 ميلا بحريا تبدأ حيث ينتهى البحر الإقليمي أو بعبارة أخرى، فإن نهاية المنطقة المتاخمة كما أعلنت عنها مصر هي 24 ميلا مقاسة من خطوط الأساس.

**الجرف القاري:** ([جرف قاري](http://www.marefa.org/index.php/%D8%AC%D8%B1%D9%81_%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A))

 الجرف القاري يعتبره الفقهاء الامتداد الجيولوجي الطبيعي للدولة وقد تم الاتفاق في عام 1958 على تحديد نهايته، بالنقطة التي يبلغ عندها عمق الماء تحت سطح البحر 200 مترا، وهو منطقة تقع أسفل البحر العالي أي خارج البحر الإقليمي ثم تم التخلي عن هذا التعريف في اتفاقية 1982 الجديدة، ليحل محله اعتبار الجرف القاري هو الرصيف الملاصق لأرض الدولة الشاطئية، وذلك حتى نهايته أو حتى عرض 200 ميل بحرى من خطوط الأساس وفي حالات امتداد الجرف إلى أكثر من ذلك، فأقصى حد هو 350 ميلا بحريا من خطوط الأساس.

 من النظرة الأولى يبين أن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تم استحداثها في اتفاقية 1982، من شأنها الغاء العمل بنظرية الرصيف القاري، ولكن الدول تمسكت في مفاوضات 1982 بالإبقاء على الجرف القاري، وذلك لوجود عناصر داخل الجرف القاري لا تغطيها المنطقة الاقتصادية الخالصة، حيث يتعامل الجرف القاري في الأساس مع قاع البحر وكل ما يقع تحت قاع البحر من ثروات بينما تغطى المنطقة الاقتصادية الخالصة عامود المياه حتى القاع.

**المنطقة الاقتصادية الخالصة:** ([منطقة اقتصادية خالصة](http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A9))

 هي المنطقة خارج المياه الاقليمية أو البحر الإقليمي لكل دولة ساحلية، وهي منطقة وضعها القانوني أنها منطقة بحر عالي، ولكن تترتب فيها حقوق استغلال الثروات البحرية والأسماك وحفر البترول وكل هذه الأعمال، وهي من مستجدات اتفاقية 1982 وتقاس من خط الأساس بعرض لا يزيد عن 200 ميل، أي أن أقل عرض لها هو 188 ميلا بحريا باعتبار البحر الإقليمي عرضه 12 ميلا بحد اقصى.

 جدير بالذكر أن مصر حددت وفي نفس الوقت لم تحدد منطقتها الاقتصادية الخالصة على البحر المتوسط فقط، وأودعت ذلك القرار الجمهوري لدى الأمم المتحدة بدون تسمية العمق، واكتفت بالإشارة الى اتفاقية 1982 بدون اشارة إلى العمق الذي تريد الحصول عليه، ولكنها في نفس الوقت توصلت مع قبرص إلى اتفاق عام 2005 على أخذ خط المنتصف بين البلدين، كحد خارجي للمنطقة في كل بلد، ويرجع في ذلك إلى الخريطة لمعرفة العرض الذي ارتضته مصر لمنطقتها الاقتصادية. أما في البحر الأحمر فلم تصدر مصر بشأنه حتى الآن أية بيانات ويبدو أن ذلك لم يناقش بعد مع السعودية والسودان.

 ومن حسن حظ مصر أنها تقع في زاوية من القارة الافريقية بحيث أن جيرانها من الغرب والجنوب واقعين على نفس البحار، أي أنه لا تترتب لهم حقوق الدول الحبيسة على المنطقة المصرية الاقتصادية الخالصة، بالمناطق الاقتصادية لكل من ليبيا أو فالسودان أو الجزائر – مثلا - محملة بحقوق الدول المغلقة الواقعة خلف الدول الشاطئية. هذه الحقوق ترتبط بصورة وحيدة بصيد الأسماك واستغلال الثروات الحية، ولكن في حدود ما تنظمه الدولة الساحلية من طرق وقواعد هذا الاستغلال.

**المؤتمر الأول للأمم المتحدة لقانون البحار:**

 في عام 1956، عقدت الأمم المتحدة أول مؤتمر لها لقانون البحار ([UNCLOS I](http://untreaty.un.org/ilc/texts/8_1.htm)) في [جنيف](http://www.marefa.org/index.php/%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81)، [سويسرا](http://www.marefa.org/index.php/%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D8%A7). ونتج عن المؤتمر الأول للأمم المتحدة لقانون البحار أربع معاهدات في عام [1958](http://www.marefa.org/index.php/1958):

* [اتفاقية البحر الاقليمي والمنطقة المتاخمة](http://www.marefa.org/index.php?title=%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%AE%D9%85%D8%A9&action=edit&redlink=1)، دخلت حيز التنفيذ: [10 سبتمبر](http://www.marefa.org/index.php/10_%D8%B3%D8%A8%D8%AA%D9%85%D8%A8%D8%B1) [1964](http://www.marefa.org/index.php/1964)
* [اتفاقية الجرف القاري](http://www.marefa.org/index.php?title=%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%81_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A&action=edit&redlink=1)، دخلت حيز التنفيذ: [10 يونيو](http://www.marefa.org/index.php/10_%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88) [1964](http://www.marefa.org/index.php/1964)
* [اتفاقية أعالي البحار](http://www.marefa.org/index.php?title=%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%B1&action=edit&redlink=1)، دخلت حيز التنفيذ: [30 سبتمبر](http://www.marefa.org/index.php/30_%D8%B3%D8%A8%D8%AA%D9%85%D8%A8%D8%B1) [1962](http://www.marefa.org/index.php/1962)
* [اتفاقية الصيد والمحافظة على الموارد الحية في أعالي البحار](http://www.marefa.org/index.php?title=%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%AF_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A3%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%B1&action=edit&redlink=1)، دخلت حيز التنفيذ: [20 مارس](http://www.marefa.org/index.php/20_%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3) [1966](http://www.marefa.org/index.php/1966)

المؤتمر الثاني للأمم المتحدة لقانون البحار

المؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار



المناطق البحرية ضمن الحقوق الدولية

[**المياه الداخلية**](http://www.marefa.org/index.php?title=%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%A9_%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9&action=edit&redlink=1)**:** **Covers all water and waterways on the landward side of the baseline. The coastal state is free to set laws, regulate use, and use any resource. Foreign vessels have no right of passage within internal waters.**

[**المياه الإقليمية**](http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87_%D8%A7%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9)**:** **Out to 12 nautical miles from the baseline, the coastal state is free to set laws, regulate use, and use any resource.**

**المياه الأرخبيلية:** **The convention set the definition of Archipelagic States in Part IV, which also defines how the state can draw its territorial borders. A baseline is drawn between the outermost points of the outermost islands, subject to these points being sufficiently close to one another.**

[**المنطقة المتاخمة**](http://www.marefa.org/index.php?title=%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9_%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%AE%D9%85%D8%A9&action=edit&redlink=1)**:** **Beyond the 12 nautical mile limit there was a further 12 nautical miles or 24 nautical miles from the territorial sea** [**baselines**](http://www.marefa.org/index.php?title=Baseline&action=edit&redlink=1) **limit, the contiguous zone, in which a state could continue to enforce laws in four specific areas:** [**pollution**](http://www.marefa.org/index.php?title=Pollution&action=edit&redlink=1)**,** [**taxation**](http://www.marefa.org/index.php?title=Taxation&action=edit&redlink=1)**,** [**customs**](http://www.marefa.org/index.php/Customs)**, and** [**immigration**](http://www.marefa.org/index.php?title=Immigration&action=edit&redlink=1)**.**

[**المناطق الاقتصادية الخالصة**](http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A9)**:** **(EEZs) : Extend 200** [**nautical miles**](http://www.marefa.org/index.php?title=Nautical_miles&action=edit&redlink=1) **from the** [**baseline**](http://www.marefa.org/index.php/Baseline_%28sea%29)**.**

[**الرصيف القاري**](http://www.marefa.org/index.php/%D8%B1%D8%B5%D9%8A%D9%81_%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A)**:** **The continental shelf is defined as the natural prolongation of the land territory to the** [**continental margin**](http://www.marefa.org/index.php?title=Continental_margin&action=edit&redlink=1)**’s outer edge, or 200 nautical miles from the coastal state’s baseline, whichever is greater.**

[**البلدان غير ساحلية**](http://www.marefa.org/index.php?title=%D8%A8%D9%84%D8%AF_%D8%BA%D9%8A%D8%B1_%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84%D9%8A&action=edit&redlink=1): لها الحق في الدخول أو الخروج إلى البحار، بدون دفع ضريبة خلال عبورها في بلدان العبور.

المؤتمر الرابع للأمم المتحدة لقانون البحار

التوقيع والتصديق



**شكل يبين توزيع الدول التي وقعت والتي لم توقع على الاتفاقية على الخريطة.**

فـُتـِح للتوقيع — [10 ديسمبر](http://www.marefa.org/index.php/10_%D8%AF%D9%8A%D8%B3%D9%85%D8%A8%D8%B1)، [1982](http://www.marefa.org/index.php/1982).

دخل حيز التنفيذ — [16 نوفمبر](http://www.marefa.org/index.php/16_%D9%86%D9%88%D9%81%D9%85%D8%A8%D8%B1)، [1994](http://www.marefa.org/index.php/1994).

**الدول التي وقعت، ولكن لم تصدق بعد** — (22) [أفغانستان](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86)، [البوتان](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%AA%D8%A7%D9%86)، [بوروندي](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%AF%D9%8A)، [كمبوديا](http://www.marefa.org/index.php/%D9%83%D9%85%D8%A8%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A7)، [جمهورية أفريقيا الوسطى](http://www.marefa.org/index.php/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%89)، [تشاد](http://www.marefa.org/index.php/%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%AF)، [كولومبيا](http://www.marefa.org/index.php/%D9%83%D9%88%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A8%D9%8A%D8%A7)، [جمهورية الدومنيكان](http://www.marefa.org/index.php/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%85%D9%86%D9%8A%D9%83%D8%A7%D9%86)، [السلڤادور](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%DA%A4%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%B1)، [إثيوبيا](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7)، [إيران](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86)، [جمهورية كوريا الديموقراطية](http://www.marefa.org/index.php?title=%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9&action=edit&redlink=1)، [ليبيا](http://www.marefa.org/index.php/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7)، [ليختنشتاين](http://www.marefa.org/index.php/%D9%84%D9%8A%D8%AE%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%AA%D8%A7%D9%8A%D9%86)، [ملاوي](http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%8A)، [النيجر](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1)، [رواندا](http://www.marefa.org/index.php/%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%A7)، [سوازيلاند](http://www.marefa.org/index.php/%D8%B3%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF)، [سويسرا](http://www.marefa.org/index.php/%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D8%A7)، [تايلند](http://www.marefa.org/index.php/%D8%AA%D8%A7%D9%8A%D9%84%D9%86%D8%AF)، [الإمارات العربية المتحدة](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9)، [الولايات المتحدة](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9).

**الدول التي لم توقع** — (17) [أندورا](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A3%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7)، [أذربيجان](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A3%D8%B0%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D9%86)، [الإكوادور](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%83%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%B1)، [إريتريا](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A5%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%A7)، [إسرائيل](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84)، [قزخستان](http://www.marefa.org/index.php/%D9%82%D8%B2%D8%AE%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86)، [قرغيزستان](http://www.marefa.org/index.php/%D9%82%D8%B1%D8%BA%D9%8A%D8%B2%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86)، [پيرو](http://www.marefa.org/index.php/%D9%BE%D9%8A%D8%B1%D9%88)، [سان مارينو](http://www.marefa.org/index.php/%D8%B3%D8%A7%D9%86_%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%88)، [سوريا](http://www.marefa.org/index.php/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7)، [طاجيكستان](http://www.marefa.org/index.php/%D8%B7%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86)، [تيمور الشرقية](http://www.marefa.org/index.php/%D8%AA%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9)، [تركيا](http://www.marefa.org/index.php/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7)، [تركمنستان](http://www.marefa.org/index.php/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%85%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86)، [اوزبكستان](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%88%D8%B2%D8%A8%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86)، [مدينة الڤاتيكان](http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%DA%A4%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%83%D8%A7%D9%86)، [ڤنزويلا](http://www.marefa.org/index.php/%DA%A4%D9%86%D8%B2%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7)، [الصحراء الغربية](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9).

**تركيا:** تركيا لا تعترف بـ "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار"، ويرجع ذلك جزئياً لأنها ترفض قبول سيطرة أثينا الكاملة تقريباً على بحر **إيجه** الذي يفصل تركيا عن اليونان. وتتفاقم المشكلة بسبب وجود "الجمهورية التركية لشمال قبرص" الغير معترف بها دولياً إلا من قبل أنقرة. وقد تأسست هذه الجمهورية في عام 1974 عندما احتلت القوات التركية القسم الشمالي من قبرص لحماية [القبارصة الأتراك](http://www.marefa.org/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%B5%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%83&action=edit&redlink=1) خلال الصراع بين الطائفتين، ومنذ ذلك الحين استقر الآلاف من المواطنين الأتراك في "[الجمهورية التركية لشمال قبرص](http://www.marefa.org/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84_%D9%82%D8%A8%D8%B1%D8%B5&action=edit&redlink=1)".

 في سبتمبر، وقعت "[الجمهورية التركية لشمال قبرص](http://www.marefa.org/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84_%D9%82%D8%A8%D8%B1%D8%B5&action=edit&redlink=1)" وتركيا على اتفاق يمنح أنقرة حقوق التنقيب عن الغاز في مناطق تعتبرها"الجمهورية التركية لشمال قبرص" أراضيها البحرية. وقد غطى اتفاق آخر تم توقيعه في تشرين الثاني/نوفمبر، بين "الجمهورية التركية لشمال قبرص" و "[مؤسسة البترول التركية](http://www.marefa.org/index.php?title=%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9&action=edit&redlink=1) (تباو)" المملوكة للدولة، مجالات ترخيص تشمل آلاف الأميال المربعة من الأراضي البحرية التي تعتبرها حكومة قبرص كمنطقة اقتصادية خالصة خاصة بها. وتشمل هذه الأراضي ما يسمى بـ "[بلوك 12](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%83_12)"، حيث يقع حقل الغاز الجديد. وتضع " خريطة الترخيص لـ "مؤسسة البترول التركية " في هذا الموقع " حدوداً على الحقوق البحرية لجمهورية قبرص، وهي بالكاد تشمل اثني عشر ميلاً بحرياً من المياه الإقليمية.

**ملاحظة:** عدم تصديق الولايات المتحدة الأمريكية على الاتفاقية.